



١٧- كتاب الرضاع^(١)

(١) هو بفتح الراء وكسرهما، والرضاعة بفتح الراء وكسرهما، وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعاً، قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رضع يرضع بفتح الضاد في الماضي وكسرهما في المضارع رضعاً كضرب يضرب ضرباً، وأرضعته أمه، وامرأة مرضع أي لها ولد ترضعه فإن رضعته يارضاعه، قلت: مرضعة بالهاء والله أعلم.

١- باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(١)

(١) قوله ﷺ: «إن الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة» وفي رواية: «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة» وفي حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة: الإذن لدخول العم من الرضاعة عليها. وفي الحديث الآخر: «فليج عليك عمك قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، قال: إنه عمك فليج عليك» هذه الأحاديث متفقة على حرمة الرضاع، واجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والرضعة، وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها والخلوة بها والمسافرة، ولا يترتب عليه أحكام الأمانة من كل وجه، فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يمتنع عليه بالملك ولا ترد شهادته لها ولا يعقل عنها ولا يسقط عنها القصاص بقتله فهما كالأجنيين في هذه الأحكام، واجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة وأنه في ذلك كولدها من النسب لهذه الأحاديث.

وأما الرجل المنسوب ذلك اللين إليه لكونه زوج المرأة أو وطنها بملك أو شبهة فمذهبنا ومذهب العلماء كافة: ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ويصير ولداً له، وأولاد الرجل أخوة الرضيع وأخواته، وتكون أخوة الرجل أعمام الرضيع وأخواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عليه فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع، ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة واحتجوا بقوله تعالى: «وأماحكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة» ولم يذكر البنث والعمة كما ذكرهما في النسب.

واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة وقوله ﷺ مع إسنه فيه: أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، وأجابوا عما احتجوا به من الآية: أنه ليس فيها نص بإباحة البنث والعمة ونحوهما لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر. كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة والله أعلم.

١- (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ.

أَنْ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْهِ فُلَانًا» لَعَمْرُ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا (لَعَمْرُهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». (إعرجه البخاري: ٢٦٤٦، ٣١٠٥، ٥٠٩٩).

(١) قوله ﷺ: «أراه فلاناً» لعم حفصة هو بضم الهمة أي اظنه.

٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَلْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ ابْنُ الْبَرِيدِ^(١) مِيْعًا، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

٢- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ السَّرَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ.

(١) قوله: «حدثنا علي بن هاشم بن البريد» هو بياء موحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم ياء مثناة تحت.

٢- باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣- (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقَعْنَسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ. بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلَيَّ. (إعرجه البخاري: ٢٦٤٤، ٤٧٩٦، ٥١٠٣، ٥٢٣٩، ٦١٥٦).

٤- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَفْلَحُ ابْنُ أَبِي قَعْنَسٍ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَرَأَى: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلَ، قَالَ: «تَرَبَّتْ بِذَلِكَ أَوْ يَحْسَبُكَ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «تربت يدك أو يمينك» سبق شرحه في كتاب الفسل.

٥- () وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنْ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَذِنُ لِأَفْلَحٍ، حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَفْلَحُ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي سَأْذِنَ عَلَيَّ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذْنِي لَهُ».

قال عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

(١) قوله: «عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة» إلى آخره، وذكر الحديث السابق في أول الباب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله لو كان فلاناً حياً لعمها من الرضاعة دخل علي، قال رسول الله ﷺ: نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة. اختلف العلماء في عم عائشة المذكور فقال أبو الحسن القاسبي: هما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة ارتضع هو وأبو بكر ﷺ من امرأة واحدة. والثاني أخو أبيها من الرضاعة الذي هو أول القعيس وأبو القعيس أبوها من الرضاعة وأخوه أفلح عمها وقيل هو عم واحد وهذا غلط، فإن عمها في الحديث الأول ميت وفي الثاني حي جاء يستأذن.

فالصواب ما قاله القاسبي. وذكر القاضي القولين ثم قال: قول القاسبي أشبه؛ لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من المرة الأولى ولم تحتجب منه بعد ذلك، فإن قيل: فإذا كانا عمين كيف سالت على الميت وأعلمها النبي ﷺ أنه عم لها يدخل عليها واحتجبت عن عمها الآخر أخي أبي القعيس حتى أعلمها النبي ﷺ بأنه عمها يلج عليها فهلا اكتفت بإحد السؤلين؟ فالجواب: أنه يحتمل أن أحدهما كان عمّاً من أحد الأبوين والآخر منهما أو عمّاً أعلى والآخر أدنى أو نحو ذلك من الاختلاف، فخافت أن تكون الإباحة مختصة بصاحب الوصف المستول عنه أولاً والله أعلم.

٦- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ ^(١) سَأْذِنَ عَلَيْهَا، يَنْحَرُ حَلِيَّتَهُمْ.

وَقِيَّو: «فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ». وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ رَوْحَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

(١) وفي رواية: «أفلح بن أبي قعيس» وفي رواية: «استأذن علي عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته» قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس، وفي رواية: «أفلح بن قعيس» قال الحافظ: الصواب الرواية الأولى وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها: أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس وكنية أفلح أبو الجعد، والقعيس بضم القاف وفتح العين وبالسین المهملة.

٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَلُكَ». قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمَلُكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ».

٧- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٧- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ.

٨- () وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَبُو الْجَعْدِ، فَرددته (قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس) فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ، قَالَ: «فَهَلَا إِذْنَتْ لَهُ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ».

٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح) ..

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَمَّاهُ مِنَ الرُّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تَحْتَجِيبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ

النسب».

قيل له يتزوجها.

١٠- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَالٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ ابْنَ قُعَيْسٍ، فَأَيَّتُ أَنْ أَدْخُلَ لَهُ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى عَمَلِكِ، أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أَخِي، فَأَيَّتُ أَنْ أَدْخُلَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمَلِكِ».

١٣- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ.

٣- باب تحريم ابنة الأخ من الرضا ع

١١- (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُسَيْبَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ^(٢)، بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ، مَوَّاهٍ..

غَيْرَ أَنَّ خَلِيفَةَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

وَفِي خَلِيفَةِ سَعِيدٍ: «وَأَنَّهَا يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ تَتَوَقَّعُ فِي قُرَيْشٍ^(٣) تَدْعُهُمْ؟ فَقَالَ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

وَفِي رِوَايَةٍ بِشَرِّ ابْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ^(٤).

(١) قوله: «محمد بن يحيى بن مهران القطيبي» هو بضم الفاف، وفتح الطاء، منسوب إلى قطيعة قبيلة معروفة وهو قطيعة بن عيسى بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة.

(٢) قوله: «كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ» كنا وقع في بعض النسخ وفي بعضها كلاهما وهو الجاري على المشهور والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

(٣) قوله: «وفي رواية بشر سمعت جابر بن زيد» يعني: في رواية بشر أن قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، وَهَذَا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهِ لِأَنَّ قَتَادَةَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ قَالَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى: قَتَادَةَ عَنْ جَابِرٍ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُدَلِّسَ لَا يَخْتِجُ بِمَعْنَتِهِ حَتَّى يَبَيِّنَ سَمَاعَهُ لِلذَّكَاءِ الْحَدِيثِ فَهوَ مُسَلِّمٌ عَلَى ثَبُوتِهِ.

١٤- (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ^(١) زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّنَ أَنْتِ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ»، عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ أَوْ قِيلَ: «الَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟» قَالَ: «إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

(١) قوله: «مالك تنوق في قريش» هو بناء مشاة فوق مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم واو مفتوحة مشددة ثم قاف أي: تختار وتبالغ في الاختيار، قال القاضي: وضبطه بعضهم بنامين مشاتين الثانية مضمومة أي: تميل.

١١- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةُ.

١٢- (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ^(١) ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ^(٢)، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ» (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٦١٥، ٥١٠٠).

(١) قوله: «أخبرني غزوة بن بكير عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول: سمعت أم سلمة» هذا الإسناد فيه أربعة تابعين:

(١) قوله: «وحدثنا هذاب» هو يفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ويقال له: هذبة بضم الهاء وسبق بيانه مرات.

(٢) قوله: «أريد على ابنة حمزة» هو بضم الحمزة وكسر الراء ومعناه:

أولهم: بكير بن عبد الله بن الأشج روى عن جماعة من الصحابة.

والثاني: عبد الله بن مسلم الزهري أخو الزهري المشهور وهو تابعي سمع ابن عمر وآخرين من الصحابة وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور.

والثالث: محمد بن مسلم الزهري المشهور وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا.

والرابع: حميد بن عبد الرحمن بن عوف وهو والزهري تابعيان مشهوران. ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد: أحدها كونه جمع أربعة تابعين بعضهم عن بعض. الثانية أن فيه رواية الكبير عن الصغير لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق. الثالثة أن فيه رواية الأخت عن أخيه.

٤- باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

١٥- (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ.

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلُ مَاذَا؟» قُلْتُ: تَنْكِحُهَا، قَالَ: «أَوْ تَجِئِينَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ^(١)، وَأَحَبُّ مَن شَرِكْتِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي^(٢)، قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي» قُلْتُ: فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ^(٣)، قَالَ: «بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ^(٤)، قَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِبَيبِي فِي حِجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاها ثَوَيْبَةً، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكُنْ» (إعرجه البخاري: ٥١٠١، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥٣٧٢، ٥١٢٣).

(١) قوله: «لست لك بمخلية» هو بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة أي: لست أخلي لك بغير ضرة.

(٢) قولها: «وأحب من شركتي في الخير أختي» هو بفتح الشين وكسر الراء أي أحب من شاركتي فيك وفي صحبتك والاتضاع منك بخبرات الآخرة والدنيا.

(٣) قولها: «تخطب دُرَّة بنت أبي سلمة» هي بضم الدال وتشديد الراء وهذا لا خلاف فيه. وأما ما حكاه القاضي عياض عن بعض رواة كتاب مسلم: أنه ضبطه دُرَّة بفتح الدال المعجمة فتصحيف لا شك فيه.

(٤) قولها: «قال ابنه أم سلمة قلت: نعم» هذا سؤال استبانت ونفي احتمال لإرادة غيرها.

١٥- () وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّوْفَلِ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا

كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

١٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ، أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ.

أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْكِحْ أُخْتِي عُرَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَجِئِينَ ذَلِكَ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مَن شَرِكْتِي فِي خَيْرٍ، أُخْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِبَيبِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ^(١)، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوَيْبَةً^(٢)، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكُنْ^(٣)».

(١) قوله ﷺ: «لو أنها لم تكن ربيبي في حجري ما حلت لي إنها ابنة أخي من الرضاعة» معناه: أنها حرام علي بسبب: كونها ربيبة وكونها بنت أخي، فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر، والربيبة بنت الزوجة مشتقة من الرب وهو الإصلاح؛ لأنه يقوم بأمورها ويصلح أحوالها، ووقع في بعض كتب الفقه: أنها مشتقة من الترية وهذا غلط فاحش، فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف، فإن آخر رب باء موحدة، وفي آخر ربي باء مشددة من تحت والذ اعلم.

والحجر بفتح الحاء وكسرها. وأما قوله ﷺ: «ربيبي في حجري» ففيه حجة للداود الظاهري: أن الربيبة لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها، فإن لم تكن في حجره فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: «وربائبكم اللاتي في حجوركم» ومذهب العلماء كافة سوى داود: أنها حرام سواء كانت في حجره أم لا، قالوا: والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به فلا يقصر الحكم عليه، ونظيره قوله تعالى: «ولا تقتلوا أولادكم من إملاق» ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً، لكن خرج التقييد بالإملاق لأنه الغالب. وقوله تعالى: «ولا تكبروا فيتكبركم على البقاء إن أردن تحصناً» ونظائره في القرآن كثيرة.

(٢) قوله ﷺ: «أرضعتني وأبأها ثوبية» أبأها بالباء الموحدة أي: أرضعت أنا وأبوها أبو سلمة من ثوبية بشاء مثلثة مضمومة ثم وأو مفتوحة ثم باء التصغير ثم باء موحدة ثم هاء وهي: صولة لأبي هب ارتفع منها ﷺ قبل حليلة السعدية رضي الله عنها.

(٣) قوله ﷺ: «فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن» إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة واسم أخت أم حبيبة هذه عزة بفتح العين

(٢) قوله ﷺ: «لا تحرم المصّة والمصّتان».

وفي رواية أخرى: «لا تحرم الإملاجة والإملاجان». وفي رواية: «قال: يا نبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: لا». وفي رواية عائشة قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت خمس معلومات فتولي رسول الله ﷺ ومن فيما يقرأ من القرآن» أما الإملاجة فيكسر الهمزة والجيم المخففة وهي المصّة، يقال: ملج الصبي أمه وأملجته.

١٩- () وحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْيَسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ أَبِي مَرْثَمٍ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي غَامِرِ ابْنِ صَنْعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قَالَ: «لا».

٢٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَانِ».

٢١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ، كَرَوَائِدُ ابْنِ بَشْرٍ «أَوْ الرُّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ». وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: «وَالرُّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ».

٢٢- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنِ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ نَوْفَلٍ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ».

٢٣- () حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ^(١)، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَلَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ؟ فَقَالَ: «لا».

(١) قوله: «حدثنا حبان حدثنا همام» هو حبان بن هلال وهو يفتح

المهملة وقد سماها في الرواية الأخرى وهذا معمول على أنها لم تعلم حيثئذ تحريم الجمع بين الأختين، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة تحريم الربية، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة أو لم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاع والله أعلم.

١٦- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ ابْنِ خَالِدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُسْلِمٍ، كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ نَحْوَ حَدِيثِهِ.

وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَزَّةَ، غَيْرَ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

٥- باب في المصّة والمصّتان

١٧- (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح). وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ. كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَقَالَ سُؤَيْدُ وَزُهَيْرٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

١٨- (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ، عَنِ الْمُعْتَمِرِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، قَالَتْ: دَخَلَ اغْرَابِيُّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمَتْ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي الْخُدْنَى^(١) رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ»^(٢).

قال عمرو في روايته: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ نَوْفَلٍ.

(١) قوله: «امرأتي الخدشي» هو بضم الحاء وإسكان الدال أي: الجديدة.

الواحد إذا توجه إليه قاصح يوقف عن العمل به وهذا إذا لم يحس إلا بأحاد، مع أن العادة يجتبه متواتراً توجب رية والله أعلم.

واعترض الشافعية على المالكية بحديث المصة والمصتان وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها، لكن نبه عليها خوفاً من الاغترار بها، منها: أن بعضهم ادعى أنها منسوخة وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى. ومنها: أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة ومن رواية أم الفضل. ومنه: أن بعضهم زعم أنه مضطرب وهذا غلط ظاهر وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى وتوهين صحيحها لنصرة المذهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة والصواب اشتراطه، قال القاضي عياض: وقد شد بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات وهذا باطل مردود والله أعلم.

٢٥- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ عُمَرَ،

أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ (وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ) قَالَتْ عُمَرُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نَسِخْنَ: بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ فِيهَا يَفْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

٢٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ، بِوَجْهِهِ.

٧- باب رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ

٢٦- (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي خُذِيفَةً مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ (وَهُوَ خَلِيفَةُ). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ».

زَادَ عَمْرُو فِي خَلِيلِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بِذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ الثَّقَفِيِّ.

قَالَ: ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ

الحاء وبالباء الموحدة، وذكر مسلم سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وارضاعها سالماً وهو رجل، واختلف العلماء في هذه المسألة فقالت عائشة وداود: ثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: لا يثبت إلا يارضاع من له دون ستين إلا أبا حنيفة فقال: ستين ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين. وعن مالك رواية: ستين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْثَمِ الرِّضَاعَةَ﴾ وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا إنما الرضاعة من الجماعة وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه يختص بها وسالم، وقد روي مسلم عن أم سلمة وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا والله أعلم.

٦- باب التحريم بخمس رضعات

٢٤- (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نَسِخْنَ: بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ فِيهَا يَفْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

(١) وقولها: فتوفي رسول الله ﷺ ومن فيها يقرأ هو بضم الياء من يقرأ ومعناه أن النسخ لخمس رضعات تأخر إنزاله جناً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده. فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أن هذا لا يثلى، والنسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته كمشر رضعات. والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما. والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَدْعُونَكُمْ إِلَى الْوَحْشِ وَالْأَرْوَاحِ﴾ الآية والله أعلم.

واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع فقالت عائشة والشافعية وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطلوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحامد ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة رضي الله عنهم. وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود: يثبت بثلاث رضعات ولا يثبت بأقل. فأما الشافعية وموافقوه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات. وأخذ مالك بقوله تعالى: ﴿وَأَمْهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ولم يكن عنداً. وأخذ داود بمفهوم حديث: «لا تحرم المصة والمصتان» وقال: هو مبين للقرآن. واعترض أصحاب الشافعية على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية «واللاتي أَرْضَعْنَكُمْ أمهاتكم». واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندكم وعند محققي الأصوليين لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد، وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت بخبر الواحد عن النبي ﷺ، لأن خبر

أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُلَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُلَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَاتَتْ (تَعْنِي ابْنَةَ سُهَيْلٍ) النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرُّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «ارْضِعِيهِ عَلَيْهِ، وَيَنْعَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةَ». فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ ارْضَعْتُهُ، فَلَحَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةَ.

٢٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، (وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ ابْنَ عَمْرِو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ سَالِمًا (لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُلَيْفَةَ) مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرُّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرُّجَالُ، قَالَ: «ارْضِعِيهِ^(١) عَلَيْهِ». قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أُحَدِّثُ بِهِ وَهَيْتُهُ^(٢)، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدَ، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

(١) قوله ﷺ: «ارْضِعِيهِ» قال القاضي: لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ولا التقت بشرتاها وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفي عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر والله أعلم.

(٢) قوله: «مَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أُحَدِّثُ بِهِ وَهَيْتُهُ» هكذا هو في بعض النسخ وهبه من الهية وهي الإجلال، وفي بعضها رهبته بالراء من الرهبة وهي الخوف وهي بكسر الهاء وإسكان الباء وضم التاء وضبطه القاضي، وبعضهم رهبته بإسكان الهاء وفتح الباء ونصب التاء. قال القاضي: هو منصوب بإسقاط حرف الجر والضبط الأول أحسن وهو الموافق للنسخ الآخر وهبه بالواو.

٢٩- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْلِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ:

قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ^(١) الَّذِي مَا أَحْبَبُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُلَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ

أَبِي حُلَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». [إخرجه البخاري: ٤٠٠٠، ٥٠٨٨].

(١) وقوله: «يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ» هو بالياء المثناة من تحت وبالفاء وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ وجمعه أيفاع وقد أيفع الغلام ويفع وهو يافع والله أعلم.

٣٠- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ مَسْعُودٍ الْأَنْبَلِيُّ، (وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ ابْنُ بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ:

سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ رَوِّجَ النَّبِيَّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدْ اسْتَغْنَى، عَنْ الرُّضَاعَةِ، فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُلَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْضِعِيهِ». فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ، فَقَالَ: «ارْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُلَيْفَةَ». فَقَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُلَيْفَةَ.

٣١- (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رَمْعَةَ، أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ..

أَنَّ أُمَّهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَوِّجَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرُّضَاعَةِ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً، فَمَا هُوَ يَدْخُلُ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذَا الرُّضَاعَةِ، وَلَا رَائِيَا.

٨- باب إنما الرضاعة من المجاعة

٣٢- (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجُنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ فَقَالَ: «انْظُرُونِ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». [إخرجه البخاري: ٢٦٤٧، ٥١٠٢].

قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

(٢) قوله: «بعث جيشاً إلى أوطاس» أوطاس موضع عند الطائف يصرف ولا يصرف سبق بيانه قريباً.

(٣) قوله: «فأصابوا لهم سبائاً فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم﴾» أي: فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن، معنى تخرجوا: خافوا الحرج وهو الإثم من غشيانهم أي: من وطنهم من أجل أنهن زوجات، والمزوجة لا تحل لغير زوجها فأنزل الله تعالى إياحتهن بقوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم﴾ والمراد بالمحصنات هنا: الزوجات، ومعناه: والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملكتم بالسي فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر وتحل لكم إذا انقضى استبرأهما، والمراد بقوله: إذا انقضت عدتهن أي: استبرأوهن وهي بوضع الحمل عن الحامل وبحيضة من الحيض كما جاءت به الأحاديث الصحيحة.

واعلم أن مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أن المسبية من عبدة الأوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يحل وطؤها بملك اليمين حتى تسلم، فما دامت على دينها فهي محرمة، وهؤلاء المسبيات كن من مشركي العرب عبدة الأوثان، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنهم أسلمن وهذا التأويل لا بد منه والله أعلم.

واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت وهي مزوجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لشرتها أم لا؟ فقال ابن عباس: يفسخ لعدم قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم﴾ وقال سائر العلماء: لا يفسخ وخصوا الآية بالملوكة بالسي، قال المازري: هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سبب هل يقصر على سببه أم لا؟ فمن قال يقصر على سببه لم يكن فيه هنا حجة للمملوكة بالشراء لأن التقدير إلا ما ملكت إيمانكم بالسي، ومن قال لا يقصر بل يحمل على عمومها قال: يفسخ نكاح المملوكة بالشراء، لكن ثبت في حديث شراء عائشة بيرة أن النبي ﷺ خير بيرة في زوجها فدل على أنه لا يفسخ بالشراء لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد وفيجوز خلاف والله أعلم.

٣٤- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد ابن المنثي وابن بشار، قالوا: حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الخليل، أن أبا علقمة الهاشمي حدث..

أن أبا سعيد الخدري حدثهم، أن نبي الله ﷺ بعث، يوم حنين، سرية، بمعنى حديث يزيد ابن زريع.

غير أنه قال: إلا ما ملكت إيمانكم منهن فحلل لكم. ولم يذكر: إذا انقضت عدتهن.

٣٢- () وحدثناه محمد ابن المنثي وابن بشار، قالوا: حدثنا محمد ابن جعفر (ح).

وحدثنا عبيد الله ابن معاذ، حدثنا أبي، قالاً جميعاً: حدثنا شعبة (ح).

وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا وكيع (ح). وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، جميعاً، عن سفيان (ح).

وحدثنا عبد ابن حميد، حدثنا حسين الجعفي، عن زائدة، كلهم، عن اشعث ابن أبي الشعثاء، يمسند أبي الأخصر، بمعنى حديثه.

غير أنهم قالوا: «من المجاعة».

٩- باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسي

٣٣- (١٤٥٦) حدثنا عبيد الله ابن عمر ابن ميسرة القواريري، حدثنا يزيد ابن زريع، حدثنا سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح، أبي الخليل، عن أبي علقمة الهاشمي^(١).

عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ، يوم حنين، بعث جيشاً إلى أوطاس^(٢)، فلحقوا عدوهم، فقاتلوهم فظفروا عليهم، وأصابوا لهم سبائاً، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين^(٣)، فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم﴾ [النساء: ٢٤]. أي: فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن.

(١) قوله: «حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري» وفي الطريق الثاني «عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري»، وفي الطريق الآخر «عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري». من غير ذكر أبي علقمة، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الغساني عن رواية الجلودي وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الحذاء بإثبات أبي علقمة بين أبي الخليل وأبي سعيد، قال الغساني: ولا أدري ما صوابه؟ قال القاضي عياض: قال غير الغساني: إثبات أبي علقمة هو الصواب.

وفي هذا الحديث: أن حكم الحاكم لا يجيل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يجز للمحكوم به للمحكوم له، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمة وأنه أخ له ولسودة، وإحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة فلو كان الحكم يجيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب والله أعلم.

(٢) وأما قوله ﷺ «الولد للفراش» فمعناه: أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له فانت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولداً يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما، أما ما نصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح ونقلوا في هذا الإجماع وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن نكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه ثم أتت بولد ستة أشهر أو أكثر لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد، قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد، وهذا ضعيف ظاهر الفساد ولا حجة له في إطلاق الحديث لأنه خرج على الغالب وهو حصول الإمكان عند العقد هذا حكم الزوجية. وأما الأمة فعند الشافعي ومالك نصير فراشاً بالوطء ولا نصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سنتين وأتت بأولاد ولم يطأها ولم يقر بوطئها لا يلحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإذا أتت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه، وقال أبو حنيفة: لا نصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه، قال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعقد المالك كالزوجة.

قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود، وأما الأمة تراد للملك الرقة وأنواع من المنافع غير الوطء ولهذا يجوز أن يملك أختين وأماً وبنتها، ولا يجوز جمعهما بعقد النكاح فلم تصر بنفس العقد فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالخبرة وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث عبد بن زمة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه زمة فراشاً لزمة فلها الحق النبي ﷺ به الولد، وثبت فراشه إما ببيته على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك، وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة فإنه لم يكن لزمة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا فدل على أنه ليس بشرط خلاف ما قاله أبو حنيفة.

وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق النسب لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه كل الورثة، وبشرط أن يمكن كون المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره، وبشرط أن يصدق المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً. وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ بزمة حين استلحقه عبد بن زمة، ويتأول أصحابنا هذا تأويلين: أحدهما: أن سورة بنث زمة أخت عبد استلحقته معه ووافقت في ذلك حتى تكون كل الورثة مستلحقين.

٣٤- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (بَعْضُ ابْنِ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٥- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنِ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسَ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَخَوَّفُوا، فَاتَّزَلَّتْ هَذِهِ الْأَيَةُ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» (النساء: الآية ٢٤).

٣٤- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (بَعْضُ ابْنِ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٠- باب الولد للفراش وتوفي الشبهات

٣٦- (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عَتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي، مِنْ وَلَدَيْتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِيهِ، فَرَأَى شَبِيهَاً^(١) بَيْنَا بَعْثَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ^(٢)» وَلِلْقَاهِرِ الْحَجَرِ^(٣)، وَاجْتَنَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ^(٤) بَنَتْ زَمْعَةً. قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةَ قَطُّ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ». [أخرج البخاري:

٢٠٥٢، ٢٢١٨، ٢٤٢١، ٢٥٣٣، ٢٧٤٥، ٤٣٠٣، ٤٧٤٩، ٦٧٦٥، ٦٨١٧، ٧١٨٢.]

(١) دليل على أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفرش، كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين مع أنه جاء على الشبه المكروه، واحتج بعض الحنفية وموافقيهم بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة، وبهذا قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها وبنتها، بل زاد الشافعي: يجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا، قالوا: ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب وهذا احتجاج باطل والمعجب ممن ذكره لأن هذا على تقدير كونه من الزنا وهو أجني من سودة لا يجز لها الظهور له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعلق به بالسالة المذكورة.

والتأويل الثاني: أن زمعة مات كافراً فلم توث سودة لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة.

(٣) قوله عليه السلام: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» قال العلماء: العاهر الزاني، وعهر زنى، وعهرت زنت، والعهر الزنا، ومعنى له الحجر: أي له الحية ولا حق له في الولد، وعادة العرب أن تقول له الحجر وفيه الأثلب، وهو التراب، ولحق ذلك يريدون ليس له إلا الحية، وقيل: المراد بالحجر هنا أنه يرحم بالحجارة وهذا ضعيف لأنه ليس كل زان يرحم وإنما يرحم المحسن خاصة ولأنه لا يلزم من رجعة نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

(٤) وأما قوله عليه السلام: «واحتجبي منه يا سودة» فأمرها به ندياً واحتياطاً لأنه في ظاهر الشرع أخوها لأنه الحق بأبيها، لكن لما رأى الشبه بين بعتة بن أبي وقاص وشي أن يكون من مائه فيكون اجنبياً منها فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً. قال المازري: وزعم بعض الحنفية: أنه إنما أمرها بالاحتجاب لأنه جاء في رواية: احتجبي منه فإنه ليس باخ لك، وقوله: ليس باخ لك لا يعرف في هذا الحديث بل هي زيادة باطلة مردودة والله أعلم. قال القاضي عياض رحمته الله: كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا، وكانوا يستأجرون الإمام للزنا، فإن اعترفت الأم بأنه له الحق به فجاه الإسلام بإبطال ذلك وإلحاق الولد بالفراش الشرعي، فلما تخاصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعبه واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد على فراش أبيه فحكم له به النبي صلى الله عليه وسلم.

٣٦- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنْ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ».

وَلَمْ يَذْكُرَا «وَاللَّعَاهِرِ الْحَجَرُ».

٣٧- (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». [إخرجه البخاري: ٦٧٥٠، ٦٨١٨].

٣٧- () وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

عَنِ الزُّهْرِيِّ.

أَنَا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً، عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

١١- بَابُ الْعَمَلِ بِالْحَقِّ الْقَائِفِ الْوَلَدُ

٣٨- (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا، اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنْ مَجْزَرًا نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدِ ابْنِ خَارِثَةَ وَأَسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ» ^(١). [إخرجه البخاري: ٣٥٥٥، ٣٧٣١، ٦٧٧٠، ٦٧٧١].

(١) قوله: «عن عائشة أنها قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل علي مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: ألم ترى أن مجزراً نظراً آتفاً إلى زيد بن خارثة وأسامة بن زيد فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض» قال أهل اللغة: قوله تبرق بفتح التاء وضم الراء أي: تضيء وتستبهر من السرور والفرح، والأسارير هي: الخطوط التي في الجهة واحداً سر وسرور وجمعه أسرار وجمع الجمع أسارير.

وأما مجزراً فميم مضومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح المشهور. وحكى القاضي عن الدارقطني وعبد الغني أنهما حكيا عن ابن جريج: أنه بفتح الزاي الأولى. وعن ابن عبد البر وأبي علي الغساني: أن ابن جريج قال: إنه عمرز بإسكان الحاء المهملة وبعدا راء والصواب الأول، وهو من بني مدلج بضم الميم وإسكان الدال وكسر اللام، قال العلماء: وكانت القياقة فيهم وفي بني أسد تعترف لهم العرب بذلك، ومعنى نظر آتفاً: أي: قريباً وهو بمد الحمزة على المشهور ويقصرها وقرئ بهما في السبع.

قال القاضي: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد وكان زيد أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القاتل بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون وكانت الجاهلية تعتمد قول القاتل، فرح النبي صلى الله عليه وسلم لكونه زاجراً لهم عن الطعن في

النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح كان زيد أضر اللون وأم أسامة هي: أم أيمن واسمها: بركة وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت محسن بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان والله أعلم. واختلف العلماء في العمل بقول القاضي فنفاه أبو حنيفة وأصحابه والثوري وإسحاق وأئمة الشافعي ومجاهير العلماء والمشهور عن مالك أثباته في الإماء ونفيه في الخرائر، وفي رواية عنه: إثباته فيهما.

ودليل الشافعي حديث مجزأ لأن النبي ﷺ فرح لكونه وجد في أمته من يميز أنسابها عند اشتباهها، ولو كانت القيافة باطلة لم يحصل بذلك سرور، واتفق القائلون بالقفاف على أنه يشترط فيه العدالة، واختلفوا في أنه هل يكفي بواحد والأصح عند أصحابنا: الاكتفاء بواحد وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان وبه قال بعض أصحابنا.

وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد. واختلف أصحابنا في اختصاصه ببني مدلج والأصح أنه لا يختص، واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجرباً، واتفق القائلون بالقفاف على: أنه إما يكون فيما أشكل من وطن محترمين كالمشتري والبائع بطان الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولد لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني، وللون أوسع سنين من وطء الأول، وإذا رجعا إلى القفاف فالحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ فيتسب إلى من يميل إليه منهما، وإن ألحق بهما فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي: أنه يتركه يبلغ فيتسب إلى من يميل إليه منهما. وقال أبو ثور ومحقون: يكون ابناً لهما. وقال الماجنون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يلحق بأكثرهما له شبهاً، قال ابن مسلمة: إلا أن يعلم الأول فيلحق به.

واختلف النافون للقفاف في الولد المتنازع فيه فقال أبو حنيفة: يلحق بالرجلين المتنازعين فيه ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين ولا يلحق إلا بامرأة واحدة، وقال إسحاق: يقرع بينهما.

٣٩- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَرُهَيْثُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرَيِ أَنْ مُجْزَراً الْمُدْلِجِي دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

٤٠- () وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ

وَأَبْنُ جُرَيْجٍ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

وَرَأَى فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُجْزَراً قَائِفاً.

١٢- باب قدر ما تستحقه البكر والثيب

مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عِنْدَهَا عَقَبَ الزَّكَافِ

٤١- (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا^(١)، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَمْلِكِ هَوَانٍ، إِنَّ شَيْئًا سَبَّغْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَّغْتُ لَكَ سَبَّغْتُ لِنِسَائِي^(٢)».

(١) قوله: «عن سفیان بن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً الخ». وفي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن: «أن النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة. وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا كرواية سفیان، قال الدارقطني: قد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد كما ذكره مسلم، وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلماً رحمه الله قد بين اختلاف الرواية في وصله إرساله ومذهبه، ومذهب الفقهاء والأصوليين وعقبي الحديثين: أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير فلا يصح استدراك الدارقطني والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ «لأم سلمة رضي الله عنها لما تزوجها وأقام عندها ثلاثاً: «إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبغت لك وإن سبغت لك سبغت لنسائي» وفي رواية: «وإن شئت ثلثت ثم حوت قالت ثلثت» وفي رواية: «دخل عليهما فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله: إن شئت زدتك وحاسبتك للبكر سبع وللثيب ثلاث» وفي حديث أنس: «البكر سبع وللثيب ثلاث» أما قوله ﷺ: «ليس بك على أهلك هوان»

اللَّهِ ﷻ حِينَ تَزُوجُ أُمَّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ: «لَهَا لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ». قَالَتْ: ثَلَّثْتُ.

٤٢- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزُوجُ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ: «إِنْ شِئْتَ رَدْتُكَ وَخَاسَمْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ».

٤٣- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٤- () حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ عِيَّاشٍ)، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْخَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ.

عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

٤٥- (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرُ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا مَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبُ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا.

قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ^(١)، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ. (إخراجه البخاري: ٥٢١٣).

(١) قوله: «قال خالد: ولو قلت إنه رفعه لصدقت» وفي الرواية الأخرى: «لو شئت قلت: رفعه إلى النبي ﷺ» معناه أن هذه اللفظة وهي قوله: من السنة كذا صريحة في رفعه فلو شئت أن أقولها بناء على الرواية بالمعنى لقلتها ولو قلناها كنت صادقاً والله أعلم.

٤٥- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ..

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ مَبْعًا^(١). قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. (إخراجه البخاري: ٥٢١٤).

فمعناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقد شيء بل تأخذينه كاملاً. ثم بين ﷺ حقها وأنها غيرة بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضي لباقي نسائه، لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء، وفي السبع مزية لها بتوالها وكمال الأنس فيها، فاختارت الثلاث لكونها لا تقضى وليقرب عودها إليها فإنه يطوف عليهن ليلة ليلة ثم يأتيها، ولو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليهن سبعاً فظلت غيبته عنها. قال القاضي: المراد بأهلك هنا: نفسه ﷺ أي لا أفعل فعلاً به هوانك علي.

وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأمل والعيال وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه، وفيه العدل بين الزوجات، وفيه أن حق الزفاف ثابت للزوجة وتقدم به على غيرها، فإن كانت بكراً كان لها سبع ليل بليامها بلا قضاء، وإن كانت ثيباً كان لها الخيال إن شامت سبعاً ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شامت ثلاثاً ولا يقضي، هذا مذهب الشافعي وموافقيه، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، وعمن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة والحنك ومحمد: يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر، واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات.

وحجة الشافعي هذه الأحاديث وهي خصصة للظواهر العامة. واختلف العلماء في أن هذا الحق للزوج أو للزوجة الجديلة. ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه حق لها، وقال بعض المالكية: حق له على بقية نسائه، واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجديلة.

قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كان عنده زوجة أم لا لعموم الحديث: إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، لم يخص من لم يكن له زوجة. وقالت طائفة: الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره مؤنس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع، بخلاف من له زوجات فإنه جعلت هذه الأيام للجديلة تأنيباً لها متصلاً لتستقر عشتها له وتذهب حشمتها ووحشتها منه، ويقضي كل واحد منهما لذته من صاحبه ولا يقطع بالدوران على غيرها. ورجع القاضي عياض هذا القول وبه جزم البغوي من أصحابنا في فتاويه فقال: إنما ثبت هذا الحق للجديلة إذا كان عنده أخرى بيت عندها، فإن لم تكن أخرى أو كان لا بيت عندها لم يثبت للجديلة حق الزفاف، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً، والأول أقوى وهو المختار لعموم الحديث.

واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب؟ فمذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم: أنه واجب، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب.

٤٦- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ

ليلة لأن فيه غاطرة يحرقهن.

(٣) وأما قوله: «وكن يجتمعن كل ليلة إلى آخره» ففيه: أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ولا يدعوهن إلى بيته، لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة ولا تكون بالامتناع ناشزة بخلاف ما إذا امتعت من الإتيان إلى بيته لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررتها، وهذا الاجتماع كان برضاها وفيه أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل بل ذلك حرام عتداً إلا لضرورة بأن حضرها الموت أو نحوها من الضرورات، وأما ملهه إلى زينة وقول عائشة: هذه زينة قليل: إنه لم يكن حمداً بل ظنها عائشة صاحبة النوبة لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها.

(٤) وأما قوله: «حتى استخبتا» فهو بخلاف معجزة ثم بقاء موحدة مفتوحتين ثم تاء مشاة فوق من السخب وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً: صخب بالصاد هكذا هو في معظم الأصول، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور، وفي بعض النسخ «استخبتا» بقاء مثله أي قالتا: الكلام الرديء، وفي بعضها: «استخبتا» من الاستحياء، ونقل القاضي عن رواية بعضهم استخبتا بقاء مثله ثم مشاة قال: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً: أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب، وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتج الحنفية بقوله: ملهه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ولا حجة فيه فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل ثم صلى ولم يتوضأ وليس في الحديث شيء من هذا.

(٥) وأما قوله: «احت في أنوامهن التراب» فبالغة في زجرهن وقطع خصامهن، وفيه فضيلة لأبي بكر ﷺ ونسفته ونظيره في المصالح، وفيه إشارة الفضول على صاحبه الفاضل بمصلحته. والله أعلم.

١٤- باب جَوَازِ هَيْبَتِهَا نَوْبَتِهَا لِضُرَّتِهَا

٤٧- (١٤٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ^(١)، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ^(٢)، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ^(٣)، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ^(٤). [إخراجه البخاري: ٥٢١٢، ٢٥٩٣، ٢٦٨٨، وسأني بقطعة لم ترد عند مسلم في هذه الطريق برقم: ٢٧٧].

(١) قوله: «من سودة بنت زمعة» ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مسالحتها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة المسالاة بكسر الميم وإلحاق المعجمة وهو الجلد، ومعناه: أن أكون أنا هي، وزمعة بفتح

(١) قوله: «عن أنس قال: من السنة أن يقيم عند البكر سبعة» هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال الصحابي: السنة كذا أو من السنة كذا فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ كذا، هذا مذهبنا ومذهب الحديثين وجهير السلف والخلف، وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء.

١٣- باب الْقِسْمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ،

وَبَيَانُ أَنَّ السَّنَةَ أَنْ تَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةً مَعَ يَوْمِهَا^(١)

(١) مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لسانه بل له اجتباهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن غافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن، فإن أراد القسم لم يجز له أن يتنبدى بواحدة منهن إلا بقرعة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة وليلتين ليلتين وثلاثاً ثلاثاً ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز الزيادة على الثلاثة إلا برضاها، هذا هو الصحيح في مذهبنا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته، وافقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن ويطاهن في الساعة الواحدة برضاها ولا يجوز ذلك بغير رضاها، وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، وقسم للمريضة والحائض والغفلة لأنه يحصل لها الأتس به، ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبله ونظر وليس وغير ذلك.

قال أصحابنا: وإذا قسم لا يلزمه الوطء ولا التسوية فيه بل له أن يبيت عندهن ولا يطأ واحدة منهن، وله أن يطأ بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب أن لا يعطلهن وأن يسوي يتهن في ذلك كما قدمناه والله أعلم.

٤٦- (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ^(١)، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ يَنْتَهَنُ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ^(٢)، فَكَانَ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَسَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَالَوْنَا جُنَى اسْتَحَبْنَا^(٣)، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ اصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: اخْرُجِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثِي فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَابَ^(٤)، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْأَنْ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَنَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: اتَّصْنَيْنِ هَذَا.

(١) أما قوله: تسع نسوة فهن اللاتي تولى عنهن ﷺ وهن: عائشة وحفصة وسودة وزينب وأم سلمة وأم حبيبة وميمونة وجويرية وصفية رضي الله عنهن. ويقال نسوة ونسوة بكسر النون وضمها لغتان: الكسر أنصح وأشهر وفيه جاء القرآن العزيز.

(٢) وأما قوله: فكان إذا قسم لمن لا ينتهي إلى الأولى إلا في تسع فمعناه: بعد انقضاء التسع، وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة

وَمَنْ ابْتِغَيْتَ مِنْ عَزَلْتِ ﴿٥١﴾ (الأعراب: الآية ٥١). قَالَتْ قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَيْكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَؤُلَاءِ^(١). (إخرجه البخاري: ٤٧٨٨، ٥١١٣).

(١) قوله: «من عاتشة قالت: كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: وتهب المرأة نفسها فلما أنزل الله تعالى: ﴿تَرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُزَوِّي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾ إلى آخره هذا من خصائص رسول الله ﷺ وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر. قال الله تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. واختلف العلماء في هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿تَرْجِي مِنْ تَشَاءُ﴾ قليل: ناسخة لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ وميعة له أن يتزوج ما شاء. وقبل: بل نسخت تلك الآية بالسة، قال زيد بن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرية. وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء وقيل: عكس هذا، وأن قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿تَرْجِي مِنْ تَشَاءُ﴾ والأول أصح. قال أصحابنا: الأصح أنه ما توفي حتى أبيع له النساء مع أزواجه.

(٢) قولها: «ما أرى ريك إلا يسارع في هؤلك» هو بفتح الميمزة من أرى، ومعناه: يخفف عنك ويوسع عليك في الأمور ولهذا خيرك.

٥٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُزَوِّي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾ (الأعراب: الآية ٥١). فَقُلْتُ: إِنَّ رَيْكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَؤُلَاءِ.

٥١- (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ:

حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَرَفٍ^(١)، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزَعِّعُوا، وَلَا تُزَلِّزُوا، وَارْقُصُوا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْعُ^(٢)، فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ^(٣) وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ^(٤).

قال عطاء: النبي لا يقسم لها صفيئة بنت حيي ابن أخطب. (إخرجه البخاري: ٥٠٦٧).

(١) قوله: «أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف» اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف بفتح السين وكسر الراء وبالفاء وهو مكان بقرب مكة بينه وبينها

الميم وإسكانها، وقولها: «من امرأة قال القاضي: من هنا للبيان واستنتاج الكلام ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك بل وصفتها بقوة النفس وجودة القرينة وهي الحدة بكسر الحاء.

(٢) قولها: «فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة» فيه جواز هبتها نوتها لضررتها لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك لأن له حقاً في الواهب فلا يقوته إلا برضاه، ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوتها لمن شاء، وقبل: يلزمه توزيعها على الباقيات ويجعل الواهب كاللعنومة والأول أصح، وللواهب الرجوع متى شامت فترجع في المستقبل دون الماضي لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض.

(٣) وقولها: «جعلت يومها أي: نوتها. وهي يوم وليلة.

(٤) وقولها: «كان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا: أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضى الباقيات، وجوزها بعض أصحابنا بنذر رضاهن وهو ضعيف.

٤٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ خَالِدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِثُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ.

كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ، يَمَعْنَى خَلِيصٍ جَرِيرٍ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ: قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَغْدِي^(١).

(١) قولها: «لو كانت أول امرأة تزوجها بعدي» وكذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، كذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري وعن عبد الله بن محمد بن عقيل. وروى عقيل بن خالد عن الزهري: أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول قتادة وأبي عبيدة، قلت: وقاله أيضاً محمد بن إسحاق ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وابن قتيبة وآخرون.

٤٩- (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ: وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُزَوِّي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾^(١)

سنة أميال، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: إثنا عشر.

(٢) أما قوله: تسع فصحيح وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً.

(٣) وقوله: يقسم لثمان مشهور. وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صفة فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة كما سبق الأحاديث. واختلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: زينب بنت خزيمة.

(٤) قوله: «كان عند رسول الله ﷺ تسع يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة» قال عطاء: التي لا يقسم لها صفة بنت حي بن اخطب.

٥٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى: قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ^(١).

(١) قوله: «قال عطاء: كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة» قال القاضي: ظاهر كلام عطاء: أنه أراد بآخرهن موتاً ميمونة، وقد ذكر في الحديث: أنها ماتت بسرف وهي بقرب مكة. فقله بالمدينة وهم.

قوله: آخرهن موتاً قيل: ماتت ميمونة ستة ثلاث وستين، وقيل: ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين قبل عائشة، لأن عائشة توفيت سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين. وأما صفة توفيت سنة خمسين بالمدينة، هذا كلام القاضي، ويحتمل أن قوله: مات بالمدينة عائد على صفة ولفظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه والله أعلم.

١٥- باب استحباب نكاح ذات الدين

٥٣- (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا فَظَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ^(١)». [إخرجه البخاري: ٥٠٩٠].

(١) قوله ﷺ: «تتكح المرأة لأربع: لمالها وحسبها ولجمالها ولدينها» فظفر بذات الدين ترتب يدك» الصحيح في معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين لا أنه أمر بذلك، قال شمر: الحسب الفعل الجميل للرجل وآبائه، وسبق في كتاب الفسل معنى تربت يدك، وفي هذا الحديث الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء. لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم ويركتهم وحسن طرائقهم ويأمن المفسدة من جهتهم.

٥٤- (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟» قُلْتُ: ثَيِّبٌ، قَالَ: «فَهَلَا بَكَرًا تُلَاعِبُهَا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَذَلِكَ إِذَنْ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ».

١٦- باب استحباب نكاح البكر

٥٥- () حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِبٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبَكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: «فَإِنَّ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟»^(١).

قال شعبة: فذكرته لعمر بن دينار، فقال: قد سمعته من جابر، وإنما قال: «فهل جارية تلعبها وتلاعبك؟» [إخرجه البخاري: ٥٠٨٠].

(١) قوله ﷺ لجابر: «تزوجت قال: نعم قال أبكر أم ثيباً؟ قلت: ثيباً. قال: فإن أنت من العذارى ولعابها؟» وفي رواية: «فهل جارية تلعبها وتلاعبك؟» وفي رواية: «فهل تزوجت بكراً تضاحكك وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها» أما قوله ﷺ: «ولعابها فهو بكسر اللام ووقع لبعض رواة البخاري بضمها، قال القاضي: وأما الرواية في كتاب مسلم فبالكسر لا غير وهو من الملاعبة مصدر لاعب ملاعبة كقاتل مقاتلة، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ: تلعبها على اللعب المعروف، ويؤيده تضاحكها وتضاحكك.

قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعاب وهو الرشق، وفيه فضيلة تزوج الأباكر ونوابهن أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها ومضاحكتها وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم وتبليغهم على وجه المصلحة فيها.

٥٦- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ قَالَ: سَبْعَ) فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟» قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ

(٢) قوله: (تعجلت على بعير لي قطوف) هو بفتح القاف أي بطيء

الشيء.

(٣) قوله: (فنخس بعيري بعزّه) هي بفتح النون، وهي عصا نحو نصف الرمح في أسفلها زج.

(٤) قوله: (فانطلق بعيري، كأجود ما أنت راه من الإبل) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته.

(٥) قوله ﷺ: (امهلوا حتى ندخل ليلاً) أي: عشاء كي تمشط الشعثة، وتستحد المغيبة. والاستحدا استعمال الخديلة في شعر العانة، وهو إزالته بالموسى. والمراد هنا إزالته كيف كانت. والمغيبة بضم الميم، وكسر الغين، وإسكان الياء. وهي التي غاب عنها زوجها، وإن حضر زوجها فهي مشهد بلا هاء. وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق. والشفقة على المسلمين، والاحتراز من تتبع العورات، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحة. وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً؛ لأن ذلك فيمن جاء بفتنة. وأما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم، علم الناس وصولهم وأنهم سيدخلون عشاء، فتستعد لذلك المغيبة، والشعثة وتصلح حالها، وتتأهب للقاء زوجها. والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: (إذا قدمت، فالكيس الكيس) قال ابن الأعرابي: الكيس الجماع. والكيس العقل، والمراد حته على إيتاء الولد.

٥٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِي) حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي، فَأَتَى عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ! قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ، فَنَزَلَ فَحَجَّنَهُ بِمَحْجَنِهِ^(١)، ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ». فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «إِبْرَأْ أَمْ نَيْبًا؟» قُلْتُ: بَلْ نَيْبٌ، قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ لِي إِخْوَانًا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمَشُطُهُنَّ وَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكِيسُ! الْكِيسُ! ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمْلَكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعُ جَمْلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ^(٢)». قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَارْجِعْ فِي الْمِيزَانِ^(٣)، قَالَ فَانْطَلَقْتُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا». فَدُعِيتُ، فَقُلْتُ: «الآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ

تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ». (أَوْ قَالَ: تَضَاجِكُهَا وَتَضَاجِكُكَ) قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكٌ وَتَرَكَ نِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ مَنَعَ) وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصَلِّحُهُنَّ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ». (أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا^(٤)).

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ «تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ وَتَضَاجِكُهَا وَتَضَاجِكُكَ». [إخرجه البخاري: ٤٥٠٥٢، ٥٠٨٠، ٥٣٦٧، ٦٣٨٧].

(١) قوله: «قلت له: إن عبد الله هلك وترك نسع بنات أو سبع بنات وإني كرهت أن آتيهن أو أجيهن بمثلهن فأحببت أن أجيء بامرأة تقوم عليهن وتصلحهن قال: فبارك الله لك أو قال لي: خيرًا» فيه فضيلة لجابر وإشارته مصلحة أخواته على حظ نفسه، وفيه الدعاء لمن فعل خيراً وطاعة سواء تعلقت بالداعي أم لا، وفيه جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وعياله برضاها وأما من غير رضاها فلا.

٥٦- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟» وَسَأَقُ الْحَدِيثَ، إِلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمَشُطُهُنَّ^(١)، قَالَ: «أَصَبْتُ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

(١) قوله: «تمشطهن» هو بفتح التاء وضم الشين.

٥٧- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ^(١) عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٌ^(٢)، فَلَجَجْنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بِعِزْرِهِ^(٣) كَانَتْ مَعَهُ، فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاهُ مِنَ الْإِبِلِ^(٤)، فَالْتَمْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٌ بِغُرْسٍ، فَقَالَ: «إِبْرَأْ أَمْ نَيْبًا؟» قَالَ: بَلْ نَيْبًا، قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ؟» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «امْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا^(٥) (أَيَّ عِشَاءٍ) كَيْ تَمَشُطَ الشَّعْثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيبَةُ». قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتَ فَالْكِيسُ! الْكِيسُ!». [إخرجه البخاري: ٥٠٧٩، ٥٢٤٥، ٥٢٤٧، ٢٠٩٧].

(١) قوله: «فلما أقبلنا تعجلت» هكذا هو في نسخ بلادنا أقبلنا، وكذا نقله القاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماهان: أقبلنا بالقاء قال: ووجه الكلام قلنا أي: رجعنا، ويصح أقبلنا بفتح اللام أي: أقبلنا النبي ﷺ، وأقبلنا بضم الهزة لما لم يسم فاعله.

وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ».

(١) قوله: (فحجه بمحجته) هو بكسر الميم، وهو: عصا فيها تعقف، يلتقط بها الراكب ما سقط منه.

(٢) قوله ﷺ: (ادخل فصل ركعتين) فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

(٣) قوله: (فوزن لي بلال، فلرجع في الميزان) فيه استحباب إرجاع الميزان في وفاة الثمن، وقضاء الديون، ونحوها وسائر الكلام في حديث جابر، وبيعه الجمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

٥٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ^(١)، إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ^(٢)، قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ نَحْسَهُ^(٣)، (أَرَاهُ قَالَ) بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسَ يُنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ». قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: «اتَّبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ». قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: وَقَالَ لِي: «أَتَزَوَّجْتُ بَعْدَ آيِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «كَيْسًا أَمْ بِكَرًا؟» قَالَ قُلْتُ: كَيْسًا، قَالَ: «فَهَلَا تَزَوَّجْتُ بِكَرًا تَضَاجِكُكَ وَتَضَاجِكُهَا وَتَلَايِكَ وَتَلَايَهَا؟» قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ.

(١) قوله: (وأنا على ناضح) هو البعير الذي يستقى عليه.

(٢) قوله: (إنما هو في أخريات) هو بضم المكز، وفتح الراء، والله أعلم.

١٧- باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٦٤- (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَبِوَةُ، أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبْلِيَّ يُحَدِّثُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

١٨- باب الوصية بالنساء

٦٥- (١٤٦٨) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلْعِ، إِذَا دَعَبْتَ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ».

٦٥- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ ابْنِ إِسْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِيهِ سَوَاءٌ.

٥٩- () حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِذِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ، وَإِنْ دَعَبْتَ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرَهَا طَلَاقُهَا»^(١). [إخرجه البخاري: ٥١٨٤].

(١) قوله ﷺ: «إن المرأة خلقت من ضلع لك على طريقة فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج، وإن دعبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها» العوج ضبطه بعضهم بفتح العين وضبطه بعضهم بكسرها ولعل الفتح أكثر، وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون بالكسر وهو الأرجح على مقتضى ما سقاه عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى. قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل متصب كالخائط والعود وشبهه، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين، ويقال: فلان في دينه عوج بالكسر هذا كلام أهل اللغة. قال صاحب المطالع: قال أهل اللغة العوج بالفتح في كل شخص وبالكسر فيما ليس بمرئي كالرأي والكلام، قال: وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصلوهما بالفتح، والضلع بكسر الضاد وفتح اللام، وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم، قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع، وفي هذا الحديث ملاطفة النساء والإحسان إليهن والصبر على عوج أخلاقهن واحتمال ضعف عقولهن وكراهة طلاقهن بلا سبب وأنه لا يطلع باستقامتها والله أعلم.

٦٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لِيَسْكُتْ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ^(١) خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ اغْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ اغْلَاهُ، إِنْ دَعَبْتَ تَقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ اغْوَجَ، اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» [إخرجه البخاري: ٥١٨٤].

(٣٣٣١، ٥١٨٦).

أبدًا، وحواء بالد رويتا عن ابن عباس قال: سميت حواء لأنها أم كل حي، قيل: إنها ولدت لآدم أربعين ولدًا في عشرين بطنًا في كل بطن ذكر وأنثى، واختلفوا متى خلقت من ضلع آدم فقيل: قبل دخوله الجنة فدخلها، وقيل في الجنة. قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم فاشبهتها ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس فزين لها أكل الشجرة فأغواها فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها.

٦٣- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْتَرْ اللَّحْمُ»^(١)، وَلَوْلَا حَوَاءٌ، لَمْ تَخُنْ أَثْنَى زَوْجِهَا، الدُّهْرَ.

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ» ولم يختار اللحم هو بفتح الياء والنون وبكسر النون والمضارع منه خثر بكسر النون وفتحها ومصدره الخثر والخثور وهو إذا تغير وأنتن، قال العلماء: معناه: أن بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى نهوا عن ادخارهما فادخروا ففسد وأنتن واستمر من ذلك الوقت والله أعلم.

(١) قوله ﷺ: «إِذَا شَهِدَ امْرَأٌ فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَكَتْ وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» فيه الحديث على الرفق بالنساء واحتماها كما قلناه؛ وأنه ينبغي للإنسان أن لا يتكلم إلا بخير، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة من اغتراره إلى حرام أو مكروه.

٦١- (١٤٦٩) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا عِيْسَى (يعني ابنُ يونس)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». أَوْ قَالَ: «غَيْرُهُ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ أَوْ قَالَ: «غَيْرُهُ»» آخر أو قال: غيره» يفرك بفتح الياء والراء وإسكان الفاء بينهما، قال أهل اللغة: فكره بكسر الراء يفكره بفتحها إذا أبغضه، والفرك بفتح الفاء وإسكان الراء: البغض قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي قال: هو خير أي: لا يقع منه بغض تام لها، قال: وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم، قال: ولهذا قال: إن كره منها خلقاً رضي منها آخر، هذا كلام القاضي وهو ضعيف أو غلط بل الصواب أنه نهى: أي ينبغي أن لا يبغضها لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً مرضياً بأن تكون شرسة الخلق لكنها دينة أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه نهى يتعين لوجهين:

أحدهما: أن المعروف في الروايات: لا يفرك بإسكان الكاف لا يرفعها وهذا يتعين فيه النهي، ولو روي مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر.

والثاني: أنه قد وقع خلافه فبعض الناس يبغض زوجته بغضاً شديداً ولو كان خيراً لم يقع خلافه وهذا واقع وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.

٦١- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٩- باب لَوْلَا حَوَاءٌ لَمْ تَخُنْ أَثْنَى زَوْجِهَا الدُّهْرَ

٦٢- (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَغْبَةَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءٌ، لَمْ تَخُنْ أَثْنَى زَوْجِهَا، الدُّهْرَ»^(١). (إخرجه البخاري: ٣٣٣٠، ٣٣٣٩).

(١) قوله ﷺ: «لَوْلَا حَوَاءٌ لَمْ تَخُنْ أَثْنَى زَوْجِهَا الدُّهْرَ» أي: لم تخنه